

Distr.
GENERAL

A/AC.105/593/Add.3*

7 February 1995

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

الابحاث الوطنية المتعلقة بمسألة الحطام الفضائي

سلامة السوائل التي تعمل بالطاقة النووية

مشاكل اصطدامات مصادر الطاقة النووية بالحطام الفضائي

مذكرة من الامانة العامة

اضافة

١ - وجه الأمين العام مذكرة شفوية بتاريخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى جميع الدول الأعضاء دعاها فيها إلى إرسال معلومات عن البحوث الوطنية المتعلقة بالحطام الفضائي وسلامة السوائل التي تعمل بالقدرة النووية ومشاكل اصطدامات مصادر القدرة النووية بالحطام الفضائي .

٢ - وتحتوي هذه الوثيقة على المعلومات التي تضمنتها ردود الدول الأعضاء الواردة بين ٣ و ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ .

المحتويات

الصفحة

٢ الردود الواردة من الدول الأعضاء

٢ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

* صدرت هذه الوثيقة بدون تنقیح رسمي .

الردود الواردة من الدول الأعضاء

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل : بالإنكليزية]

الف - التدابير التي تتخذها المملكة المتحدة من أجل الحد من الخطام الفضائي

تدرك المملكة المتحدة الطابع الفريد الذي يتميز به الارتفاع المتزامن مع دوران الأرض وال الحاجة إلى المحافظة على هذا المورد العالمي من أجل تنميته واستغلاله في المستقبل .

ومن ثم ، تخضع أسرة "سكاينيت" لسوائل الاتصالات المتزامنة مع دوران الأرض التي تديرها المملكة المتحدة للشروط الأساسية التشغيلية التالية :

- تخص لجميع السوائل التي توجد في المدار في الوقت الراهن حصة من الوقود تكفي لتنفيذ مناورة ثلاثة الدفع إلى مدار دائري على ارتفاع لا يقل عن ١٥٠ كيلومتراً كحد أدنى فوق الحلقة الثابتة بالنسبة إلى الأرض عند نهاية العمر التشغيلي ؛

- تقضي شروط التصميم الخاصة بسلسلة مقبلة من السوائل بتوفير القدرة على الوصول إلى ارتفاع لا يقل عن ٥٠٠ كيلومتر كحد أدنى فوق الحلقة الثابتة بالنسبة إلى الأرض باستخدام مناورة مماثلة ثلاثة الدفع عند نهاية العمر التشغيلي . وفي جميع الأحوال ، ومن أجل إزالة احتمال الانفجار ، يجرى اقرار اجراءات تشغيلية ملائمة لابطال مفعول جميع النظم الفرعية النشطة عندما يوضع السائل في أحد مدارات مقابر السوائل .

باء - تبرير الانظار الناجمة عن نظم الطاقة النووية في الفضاء

يرى أنه لا مفر من أن يشمل تقييح مبادئ السلامة الخاصة بمصادر القدرة النووية في الفضاء مبدأ التبرير الذي يعد شرطاً أساسياً للوفاء بتوصيات اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع وأحد الافتراضات الأساسية بمبادئ السلامة النووية التي أقرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويستنتج من مناقشة المشاكل ذات الصلة بالموضوع ، ورهنا بالتأكيد على أن اتفاقية المسؤولية في الفضاء تنطبق

على جميع البلدان التي تتکبد أضرارا ، يمكن التقدم بحجة نوعية مقبولة تفي بمبدأ التبرير بالنسبة لرحلات تعتبر مقبولة عموما من نواح أخرى . ويقترح أن يعرّف التبرير الكمي لجميع الرحلات الفضائية المقبلة التي تنطوي على استخدام مصادر للقدرة النووية على اللجنة إلى حين التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ثقافة للسلامة النووية في الفضاء على الصعيد الدولي .

١ - مقدمة

كان اعتماد الجمعية العامة مبادئ السلامة الخاصة بمصادر القدرة النووية في الفضاء ، في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ ،^(١) يشكل خاتمة نقاش دام أكثر من عقد من الزمن . وقد أبدت البلدان العديدة المشتركة في هذا النقاش طائفه متنوعة من الآراء جعلت من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء . وأدت خطورة الحلول الوسط التي كانت لازمة للتوصول إلى توافق الآراء إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الوقت نفسه بالشروع في عملية تنقيح .

وتخالف مشكلة ابتکار مبادئ السلامة مصادر القدرة النووية في الفضاء بعض الشيء عن المشكلة على الأرض . فمصادر القدرة النووية في الفضاء تشكل خطرا محتملا لجميع البلدان الواقعة تحت العدّار المعنى ، في حين أن خطر مصادر القدرة النووية على الأرض يقتصر إلى حد كبير على بلد المنشأ - وقد تناولت الحالات الاستثنائية طائفه مهمة "متنوعة" من الاتفاقيات^{(٢)(٣)(٤)(٥)(٦)} والاتفاقات الثنائية وحظيت اتفاقية الأمان النووي ،^(٦) التي صدرت عام ١٩٩٤ تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بتأييد واسع النطاق ، ولكنها تقتصر على وجه التحديد على محطات توليد القدرة النووية المدنية المقامة على الأرض .

ومن بين أوجه الصعوبة المستتبانة^(٧) في مبادئ السلامة القائمة لمصادر القدرة النووية في الفضاء استبعاد مجالات هامة مثل الدفع النووي ؛ وصوغها في مصطلحات متوقفة على التكنولوجيا ويبطل استعمالها مع حدوث تطورات جديدة ؛ وقدر من الافتقار إلى الاتساق مع مبادئ السلامة الأفضل صياغة لمصادر القدرة النووية على الأرض . وفي حين أنه لا يوجد بعد توافق في الآراء بخصوص إطار لمجموعة منقحة من المبادئ ، ليس هناك مفر فيما يبدو من ضرورة تضمين أي تنقيح مبدأ التجريح ، أي شرط لاثبات وجود فائدة ايجابية صافية من استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء . وهذا الشرط المتعلق بتبرير الانتظار شرط أساسى لمبادئ الحماية من الاشعاع الصادرة عن اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع ،^(٨) ويؤخذ به في اعتبارات السلامة النووية التي رعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .^(٩)

ونعرض هنا بحثا لمدى امكانية الوفاء بشرط التبرير من الناحية النوعية . وسنبين أن ذلك يكفي لاثبات أن من الارجح أنه بالنسبة لطائفه واسعة ومتعددة من

الرحلات الفضائية ، تبرر الفوائد العائدة من استخدام مصادر القدرة النووية الاخطار التي تنطوي عليها . ولا يغنى ذلك عن الحاجة الى اجراء تقييم كمي للخطر والفوائد لكل رحلة فضائية او لكل فئة من الرحلات الفضائية في اطار ثقافة سلامة مقبولة^(٧) من أجل اثبات وجود توازن ايجابي صاف .

٢ - مفهوم الترير

ما من أحد من رواد التكنولوجيات الجديدة يعزف عن قبول مخطر لا يستهان بها . فقد شهدت بداية عهود المحركات البخارية والسكك الحديدية والكهرباء والتوصير بالأشعة والنقل الجوي وما الى ذلك ، حدوث اصابات ووفيات بين المتحمسين لها بل وبين افراد الجمهور . ومع نضوج هذه التكنولوجيات وتوسيع تطبيقاتها ، تطلب حرص الجمهور على السلامة الحد كثيرا من الاخطار . ونشأت وتطورت من هذه العملية مبادئ عامة للسلامة يتوقع من جميع التكنولوجيات أن تتبعها .

ويتبع استكشاف الفضاء نمطا مشابها لذلك ولكن مع الحد من المخاطر في وقت أبكر بفضل وجود ثقافة للسلامة طورتها التكنولوجيات الراصدة . واستحدثت احتياطات اضافية بعد حدوث وفيات أثناء عمليات اطلاق المركبات الفضائية ، وذلك استجابة لقلق الجمهور ازاء مستوى المخاطر المهنية وما يتعرض له عامة السكان من أخطار .

وعوما ، لا يعتبر اطراد رجوع الاجسام المحلقة في مدارات خطا غير مقبول نظرا لان الكثير من هذه الاجسام يحترق في الغلاف الجوي ، في حين أن الاجسام الاكبر حجما القادرة على الارتطام بسطح الارض تشكل دفقا منخفضا الى حد لا يخشى معه نشوء مشكلة ذات شأن . بل ان ارتطام نحو ٥٠ طنا من المركبة "سكياب" في أستراليا عام ١٩٧٩ لم يترتب عليه احتجاج عام من قبل الجمهور وان كانت وسائل الاعلام قد أثارت قدرًا من الضجيج قبل رجوع الـ "سكياب" .

وعلى خلاف ذلك ، يعتبر الخطر الناشيء من استخدام مصادر القدرة النووية في الفضاء مسألة تدعو الى قلق على الصعيد الدولي ، آثاره ارتطام المركبة "كوزموس ٩٥٤" بالأراضي الكندية في عام ١٩٧٨ . وما من شك في أن هذا القلق تفاقم بسبب الخطر المدرك في النظم النووية المقاومة على الارض ، برغم سجل السلامة الممتاز الذي تتمتع به النظم النووية في الفضاء .

وتعد الحماية من الاشعاع^(٨) وسلامة القدرة النووية^(٩) من بين فروع المعرفة المتقدمة التطوري في التطبيقات الأرضية . وقد سبقت مناقشة متضمنات نظم السلامة القائمة هذه بالنسبة الى مصادر القدرة النووية في الفضاء ،^(٧) مما ترتب عليه تحديد نهج عدم نظم السلامة القائمة وحسن الاتساق مع اطار السلامة الارضية الراهن في

آن واحد . ومع ذلك فأيا كان النهج المتبعة لتنقیح مبادئ سلامة مصادر القدرة النووية في الفضاء ، ثمة شرط أساسی ناشئ من أعمال اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع^(٨) والوكالة الدولية للطاقة الذرية ،^(٩) وهو مبدأ التبرير الذي يثبت أن الفوائد تعوض المخاطر تعويضا كليا . ولا نتطرق هنا لبحث المبادئ الموازية التي تقضي بأن تكون الاخطار في حدود مقبولة وعند أدنى مستوى يمكن عمليا تصوّره في حدود المعقول .

ولم يصدر مبدأ رسمي يشترط التبرير الى جانب المبادئ الرئيسية الأخرى للحد من الاخطار وتحقيق المستوى الأمثل الى أن صدرت النشرة ٢٦ للجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع (ICRP-26) في عام ١٩٧٧ ،^(١٠) وهو مبدأ يقضي بعدم اعتماد أي ممارسة الا اذا نتجت عن تطبيقها فائدة ايجابية صافية . وقبل ذلك ، أدى هذا الافتقار الى بيانات كافية عن مخاطر الاشعاع الى اقتصار اللجنة على تعريف الجرعة المقبولة ، وان كان منطق تبرير الاخطار بالفوائد العائدة مفهوما ضمنيا في بعض المداولات السابقة لتلك اللجنة .

وفي توصيات عام ١٩٩٠ التي صدرت في نشرة اللجنة رقم ٦٠ (ICRP-60)^(٨) ، استخدمت عبارات موسعة تقضي بعدم قبول أي ممارسة تنطوي على التعريف للأشعة ما لم تؤدي على الاشخاص المعرضين أو على المجتمع بقدر من الفوائد يعوض ما تسببه من ضرر نتيجة للأشعة . وبالمثل ، في تطور المعايير الدولية لسلامة المنشآت النووية ، الذي أفضى الى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن توافق الآراء بشأن أنس السلامة الذي صدر عام ١٩٩٣ ،^(٩) كان هناك اعتراف بالموازنة بين الاخطار المتکبدة والفوائد المحصلة "والهدف العام للسلامة النووية" هو "حماية الأفراد والمجتمع والبيئة من أخطار الاشعاع" ، وتحقيقا لهذا الغرض يلزم تطبيق نظم وطنية للحماية . وهي نظم عادة ما تستند الى توصيات اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع او ما يعادلها من توصيات .

ويتطلب التفسير المفصل لمبدأ التبرير دراسة اوضاع لا يتقاسم فيها بعض من الذين يعانون من المخاطر او كلهم الا قليلا من الفوائد او لا شيء منها على الاطلاق ، وهو وضع يمكن أن ينشأ ، من حيث المبدأ على الاقل ، في حالة مصادر القدرة النووية في الفضاء . وتقدم اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع بعض التوجيه فيما يتعلق بالموازنة بين المخاطر والفوائد ، وان كانت عملية الموازنة العامة هذه لا تكون مشروعة الا في حالة عدم تجاوز الضرر الذي يلحق بكل فرد مستوى مقبول ؛^(١٠) كذلك تقدم مثل هذا التوجيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث يوجد اعتراف بأن الممارسة الدولية الحالية توحى ضمنيا بأنه ينبغي الا تحدث الاخطار الناجمة عن المنشآت النووية الا زيادة ضئيلة في الاخطار الناجمة عن أنشطة صناعية أخرى معائلة . وبالاضافة الى ذلك ، تشير اعتبارات السيادة الوطنية الى أنه ينبغي أن يكون الوفاء

بمبدأ التبرير داخل كل بلد . وبوجه عام ، ليس من المقبول فيما يبدو أن تفرض أخطار على أحد البلدان دون أن تأتي منها فوائد تتناسب معها .

ومن ثم يبدو من الضروري ، من أجل الوفاء بمتطلبات تبرير مصادر القدرة النووية في الفضاء ، الا تكون هناك فائدة ايجابية صافية على صعيد العالم وحسب ، بل أن تكون الفوائد داخل كل بلد يتعرض للخطر كافية لتبرير هذا الخطر . ويبدو من الضروري أيضا ، حتى داخل البلد الواحد ، الا يعرف أي فرد لا يتقاسم الفوائد الا لمستوى لا يذكر من الخطر : ومن الناحية العملية لا يكون الوفاء بهذا الشرط الاساسي باهظ التكاليف نظرا لضالة المستوى العام للخطر الناجم عن مصادر القدرة النووية في الفضاء .

٣ - تبرير الخطر على المستوى العالمي

لاغراض هذا البحث ، تستثنى الأخطار التي تنطوي عليها عمليات الاطلاق السوائل . وهذه الأخطار تتعرض لها أساسا الجهة المسؤولة عن الاطلاق وهي خاصة بكل رحلة على حدة . ومن الناحية العملية ، يمكن جعل خطر الاطلاق على المستوى العالمي ضئيلا للغاية عن طريق اختيار مسار الاطلاق ، ولم يكن ذلك عموما مدعاه لقلق على الصعيد الدولي . وينبغي أن يندرج النظر فيه في إطار توخي سلامة الرحلة المعنية . وسيقتصر هنا على النظر في الأجسام المحلقة في مدارات .

ويوجد حاليا أكثر من ٧٠٠٠ جسم يمكن تتبعها (٤٠ اسم) في مدارات حول الأرض ، والغالبية العظمى منها حطام خلفته رحلات سابقة . والمقدار لجميع هذه الأجسام أن تعود إلى الغلاف الجوي يوما ما في المستقبل ، كما ستتصدّى نسبة صغيرة منها لارتفاع درجة الحرارة عند الرجوع وتبقى إلى أن تبلغ سطح الأرض . وتتعرّض جميع المواقع على خط عرض يقل عن الميل المداري أو يساويه لخطر ارتطام جسم عائد . وحيث أن الميل المداري لمعظم الأجسام المسجلة يتراوح بين ٦٠ و ١١٠ درجة (الشكل ١) ، تتعرّض معظم البلدان لخطر ارتطام جسم عائد .

ويتألف التجمع الفرعى من مصادر القدرة النووية المعروفة في المدار من ٤٥ جسمًا جاءت من سلسلة توابع "كوزموس" . والميل المداري لها جميعاً قریباً من ٦٥° (٤٤°-٦٨°)، ومن ثم يحتمل أن ترتطم بغالبية البلدان . واحتمال رجوع مصادر القدرة النووية هذه عند خط عرض معين يخضع للتوزيع (الشكل ٢) شديد التحدب عند ميل مداري قدره نحو ٦٥° . والمدارات قريبة من الدائرية ، والانحراف الأقصى هو ٠٠٨٦° ، وتتراوح ارتفاعات الأوج بين ٦٣٥ و ٩٣٧ كيلومترًا ، وتعادل أعماراً في المدار تتراوح بين ٦٠ سنة و ٦٠٠ سنة ، ما لم يحدث اصطدام بحطام أو ما إلى ذلك من تدخلات خارجية . ويمكن أن يكون أثر الاصطدام بحطام على الأعمار في المدار بالغ الأهمية بالنسبة إلى خط الرجوع ولا يزال يتغير تقييمه كمياً ، وتلك مهمة تتجاوز نطاق هذا البحث .

وتزودنا تجربة رجوع "كوزموس ٩٥٤"^(١) بفكرة عن الاخطار المترتبة بذلك ، حيث انتشرت جسيمان مشعة وأجسام أكبر جما على قرابة ١٠٠٠ كم^٢ . ويمكن أن تكون مشكلة إزالة التلوث في حالات أخرى للرجوع شديدة الاختلاف عن حالة "كوزموس ٩٥٤" ، إذ يمكن أن يستقر الحطام في منطقة أقل انعزازا بكثير حيث يمكن أن تكون الكثافة السكانية أعلى بكثير ، مما قد يؤدي إلى وفيات . ويبدو معقولا أن نفترض أن يكون متوسط التكلفة في حدود عشرة ملايين دولار لكل رجوع إلى اليابسة . وإذا وضعت في الاعتبار نسبة حالات الرجوع فوق المعيقات العميقة ، يمكن أن تبلغ التكلفة الإجمالية لمجموع مصادر القدرة النووية التي تحلق في مدارات في الوقت الراهن ، وعدها خمسة وأربعون ، في حدود مائة مليون دولار ، موزعة على عدة قرون .

ولا يمكن الشك جديا في أن الفوائد الشاملة العائدة من البرنامج الفضائي تتجاوز كثيرا ما يتعرف له سكان العالم من أخطار على هذا المستوى . وتعطي الميزانيات السنوية لهيئات مثل الوكالة الفضائية الأوروبية (٣٠٠ مليون وحدة عملة أوروبية) ، والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) (١٤٠٠ مليون دولار) فكرة عن مدى القيمة التي تعلق على الانشطة الفضائية . وفيما يتعلق بالرحلات البحثية والاستكشافية لم يوقف أثر الحوادث وأخطار التشغيل الروتينية مواصلة تنفيذ هذه البرامج بقوة ونشاط ، بالرغم من بعض التأخيرات التي اقتضتها معالجة أخطار معينة صودفت أثناء هذه الرحلات . وقد اعتبر أن المزايا التي عممت العالم نتيجة للتطبيقان اللاحقة للمعارف المكتسبة من هذه الفئة من الرحلات تبرر إلى حد بعيد ما يقترن بها من الأخطار . وبشكل عام ، حظيت مخاطر الاستثمار في البحوث والاستكشاف بقبول واسع النطاق باعتبار أن لها ما يبررها في الفوائد الطويلة الأجل التي تعود من المعارف الجديدة .

ومن جهة أخرى ، ستنشأ غالبية الاستثمارات في النظم الفضائية ، ومن ثم غالبية المخاطر ، من رحلات تطبيقية تستغل المعاشرات البحثية لاغراض عملية . وفي ثقافة حديثة للسلامة ينبغي أن تثبت كل رحلة أو كل فئة من الرحلات أن لها فائدة شاملة تتجاوز الأخطار التي تنطوي عليها . والمتوقع لا يكون ذلك أمرا عسيرا في معظم الحالات .

فعلى سبيل المثال ، حققت سوائل الاتصال فوائد هائلة ، من بينها البت الأذاعي المباشر من السواتل . وألق بفوائد واسعة النطاق تحسين التنبؤ بالاحوال الجوية ؛ كما أن سواتل رصد الأرض برات تماما ما يتعرف له سكان العالم من أخطار . وكانت الاستثناءات الرئيسية من حجة التبرير على المستوى العالمي مقتراحات من شأنها أن تتعارض مع أنشطة أخرى نتيجة لتلوث بين الفضاء .

ولم تستخدم مصادر القدرة النووية إلا في أقلية ضئيلة من الرحلات الفضائية ، ومن ثم فإن الأخطار النووية لا يمكن أن تكون قضية تثار لدى تبرير غالبية الرحلات . ونظراً لتكلفة مصادر القدرة النووية ومدى تعقدتها ، فهي لم تستخدم إلا في الحالات

التي يقصر فيها البديل دون الوفاء تقنياً بالغرف - وذلك في المقام الأول في رحلات الاستكشاف خارج الكرة الأرضية والرحلات المتعلقة بالدفاع . ومع ادراك الامر عقب وقوعه ، ربما لا يسلم الجميع بأن الانخطار المجتمعة المقترنة بهذه الرحلات - وهي أساساً تكلفة عملية ازالة التلوث الناتج من "كوزموس" اضافة الى ما سيأتي مستقبلاً من تكاليف نتيجة لرجوع مصادر القدرة النووية الخاصة بكوزموس والتي لا تزال في المدار - تفوق ما يتتحقق من فوائد ، غير أنه لا يوجد سبب فيما يبدو من حيث المبدأ يحول دون الحصول علىفائدة ايجابية صافية من رحلات تستخدم مصادر للقدرة النووية في المستقبل .

ويمكن تحقيق نتيجة كهذه ، مثلاً ، إما بالرجوع السليم أو بالافلات من المدار الأرضي ، بحيث لا يحدث تسرب اشعاعي على الأرض الا في حالة وقوع حادث غير محتمل . وقد اتبع نهج الرجوع السليم في حالة المولدات الكهربائية بالنظائر المشعة ، ولا يتوقع أي تسرب اشعاعي الا في ظروف بعيدة الاحتمال ، وقد يكون ذلك قاصراً على مساحة صغيرة نسبياً يسهل تطهيرها . وقد درس الرجوع السليم بالنسبة الى مفاعل نووي استخدم كمصدر للقدرة ، ولكن لا تزال هناك مشاكل هامة لم توجد لها حلول بعد ، ويبدو أن الدفع بين الكواكب يشير مشاكل أقل صعوبة من حيث تبرير استخدام مفاعل نووي كمصدر للقدرة .

٤ - التبرير الوطني

وفقاً لما ذكر فيما تقدم ، وبنية الوفاء بمبدأ التبرير ، يبدو من الضروري أيضاً أن يبين أن الفوائد في كل بلد تكفي لتبرير المخاطر . ومن الضروري تحقيقاً لهذا الغرض درس كل فئة من فئات الرحلات بمزيد من التفصيل .

ولعل أوسع تطبيق لـ تكنولوجيا الفضاء يجري في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية . ويضم الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الذي تبلغ ميزانيته السنوية قرابة ١٥٠ مليون فرنك سويسري ، حوالي ١٧٠ بلداً عضواً (الجدول ١) . والفوائد التي تجنيها تلك البلدان من استخدامها لهذه التكنولوجيا كبيرة جداً اذا ما قيست بالاستثمار الذي برده ، وان كانت الفوائد لا تتوزع بصورة متماثلة . فعلى سبيل المثال ، يستطيع بعض البلدان أن يحقق استغلالاً فعلياً للفضاء المتاح ، مثل البث الاذاعي المباشر بواسطة السواتل ، بينما تفتقر بلدان أخرى الى الهيكل الاساسي والموارد الاستثمارية التي تمكنها من الانخراط في الجوانب الاكثر تكليفاً من تكنولوجيا المواصلات السلكية واللاسلكية . وفي الوقت الحاضر ، لا تستخدم مصادر القدرة النووية في أي من السواتل العاملة في هذا المجال . بيد أنه اذا ثبت استصواب هذا التطور - ربما لاعطاء اشارات أقوى وعدد أكبر من القنوات وعمر أطول - قد يكون من الممكن اثبات الفائدة الاجنبية الصافية الناتجة عن هذا الاستخدام بالنسبة لكل بلد عضو في الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، حتى وإن كان الامر ينطوي في نهاية المطاف على عودة السائل (بعد زمن طويل) الى الغلاف الجوي .

والارصاد الجوية مجال آخر من مجالات التطبيق الواسع النطاق لเทคโนโลยجيا السوائل . فقد أصبح تحقيق أوجه تقدم كبرى أمراً ممكناً في مجال توافر البيانات الجوية وتفاصيلها وفي مجال موثوقية التنبؤ بالاحوال الجوية . وتضم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية التي تبلغ ميزانيتها السنوية ٦٠ مليون فرنك سويسري حوالي ١٧٠ بلداً عضواً (الجدول ١) مزودة بنحو ٧٠٠ محطة أرضية لتلقي البيانات الساتلية . وهنا أيضاً لا تستخدم مصادر القدرة النووية بصورة عامة لدعم تطبيقات الأرصاد الجوية الفضائية ولا تتوزع الفوائد المتحققة من هذه التطبيقات توزعاً متماثلاً . ولكن يرجح فيما يبدو من ضخامة حجم الاستثمار أن كل بلد عضو في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد يتوقع فائدة ايجابية صافية إذا ثبت أن استخدام مصادر القدرة النووية مستصوب في المستقبل لأسباب تقنية .

ويمكن أن ينشأ موقفاً أصعب في المستقبل إذا استغلت إمكانية رصد الكوارث باستخدام مصادر القدرة النووية . وقد أبرزت دراسة GEOWARN^(١٢) (رصد الطوارئ العالمية والانذار بها) الكوارث الطبيعية باعتبارها سبباً لتكميد الاقتصاد العالمي سنوياً خسائر تقرب من ١٠٠ بليون دولار . وقدر أن التدابير الوقائية وتدابير الاغاثة المتعلقة بالفيضانات والأعاصير والجفاف والهزاز الأرضية والثورانات البركانية وتدمير المحاصيل نتيجة للأمراض أو الآفات ، تستطيع أن تحقق فوائد تعوض بسهولة عن الخطر العالمي الناجم عن استخدام مصادر القدرة النووية في السوائل من أجل توفير البيانات الضرورية . ومن جهة أخرى فإن الفوائد ستعود في جانب كبير منها إلى حوالي ٣٠ بلداً بينما بينت الدراسة أنها ستكون على الأرجح عرضة لمثل هذه الكوارث (العمود ٦ من الجدول ١) بينما سيتوزع الخطر على بلدان عديدة أخرى ستتجدد من الصعب العثور على حجج واضحة لتبرير استخدام تلك المصادر .

وكانت فئة الرحلات التي استخدمت فيها مصادر القدرة النووية على نطاق واسع هي رحلات استكشاف النظام الشمسي . وقد أضافت هذه الرحلات الكثير إلى معارفنا وخاصة فيما يتعلق بالكواكب السيارة الخارجية ، الامر الذي لم يكن تحقيقه ممكناً بدون استخدام واسع النطاق للمولدات الكهروحرارية التي تعمل بالنظائر المشعة . وإذا أريد اتباع هذه الرحلات برحالت مأهولة حتى إلى الكواكب السيارة الأقرب ، فإنه يبدو من الأرجح أن تنشأ ضرورة اللجوء إلى ناتج الطاقة الأعلى المتوفّر من المفاعلات النووية . أما التبرير العالمي للمخاطر الناجمة بحجة الفوائد الطويلة الأجل المتوقعة من البحوث والاستكشاف في ينبغي ، من حيث المبدأ ، أن يطبق على المعهد الوطني شريطة نشر النتائج .

والنهج البديل لتبرير كل بلد للخطر ، على افتراض وجود تبرير عالمي كاف ، هو اللجوء إلى حجة "تفاهمة" (de minimis) المخاطر . وقد أشير في عرض سابق^(٧) إلى أن الخطر السنوي الذي يتعرض له فرد ويبلغ أقل من ١٠^{-٧} ن خطر ضئيل ويمكن تجاهله . ولن يكون من الممكن أن تكتشف في أي بلد من البلدان المخاطر الاشعاعية الناجمة عند

هذا المستوى عن استخدام مصادر القدرة النووية ، ومن ثم فمن الممكن اعتبارها مقبولة . (وعلى العكس من ذلك ، فإن المخاطر المادية الناجمة عن عودة قطع كبيرة من الحطام ، نووياً كان أو غير نووي ، إلى الأرض ، يمكن أن تكون السبب في حدوث وفيات) .

وفيما يتعلق بمصادر القدرة النووية المقترنة بمجموعة كوزموس البالغ عددها ٤٤ والتي لا تزال في المدار ، فإن العمود الأخير من الجدول ١ يبين على وجه التقرير عدد ما يعود منها إلى الغلاف الجوي فوق أراضي كل بلد استناداً إلى خطوط العرض التي يحتمل أن تتم العودة فيها والمبنية في الشكل ٢ . (لم تؤخذ في الحسبان منطقة التغطية الخاصة بالعودة . ولا بد من أن تكون هذه أقل كثيراً مما هي بالنسبة إلى كوزموس ٩٥٤ بسبب الفترة الطويلة المتاحة للانحلال الأشعاعي ، ولكنها يمكن أن تتجاوز مساحة البلدان الأصغر مما يزيد وبالتالي من احتمال ارتطام الجسم العائد) . ويقدر أن أكبر عدد من الأجسام العائدة يخص روسيا (حوالي ٥) وكندا (٢ أو ٣) بسبب اتساع مساحة أراضيها التي تغطي أكثر خطوط العرض احتمالاً للعودة . والبلدان التي تزيد فرصة ارتطام أجسام عائدة فيها على نحو ٤٠ في المائة هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين والبرازيل وأستراليا كما أن فرصة ارتطام الأجسام العائدة تزيد على نحو ١٠ في المائة بالنسبة إلى عشرة بلدان أخرى ، وهناك وبالتالي انخفاض تدريجي إلى حد كبير في الاحتمال المتعلق بالبلدان المتبقية . وإذا افترض أن كل جسم عائد قابل للاكتشاف وأن عملية الاسترجاع تجري بصورة تضاهي في فعاليتها فعالية استرجاع كوزموس ٩٥٤ ، فإنه يبدو أن الخطر الذي يتعرض له أفراد الجمهور العام قد يكون أقل من مستوى التفاهة المعقول . بيد أن من الممكن أن تكون لذلك استثناءات في المجتمعات الريفية النائية إذا قام أشخاص غير مهرة باسترجاع مكونات كبيرة عالية النشاط الأشعاعي .

وفيما يتعلق برحالة كاسيني إلى الكوكب زحل المقرر إطلاقها في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ ، تشير مسودة بيان الآثر البيئي^(١٢) إلى أنه يمكن تأكيد مبرر تفاهة الخطر . أما بالنسبة إلى المسار المفضل المعان بجاذبية الزهرة - الزهرة - الأرض - المشتري (VVEJGA) الذي استخدم له صاروخ "تيتان"؛ المجهز بمحرك صاروخي محسن يعمل بالوقود الصلب ومرحلة عليا من نوع "ستاور" ، فإن الخطر اللاحق للطلاق ينشأ من عودة غير مقصودة أثناء عبور الأرض باحتمال يبلغ 6.7×10^{-7} . وإذا وقع مثل هذا الحادث ، فمن المتوقع أن يبلغ العدد الإضافي للوفيات بالسرطان نتيجة لانطلاق البلوتونيوم ٢٣٨ من المولدات الكهرومagnetية المحملة والعاملة بالنظر إلى المشعة ٢٣٠ وفاة على مدى عدة عقود بين ٥ بلايين نسمة . ومن الناحية الاحصائية يكون الاحتمال السابق للطلاق لوقوع وفاة واحدة نتيجة لهذين العاملين 7.1×10^{-3} . ويتم الحصول على متوسط الخطر للفرد البالغ 4.3×10^{-13} بالقسمة على عدد الأفراد المعرضين . ويقدر أن أعلى خطر فردي يبلغ 8×10^{-9} ، كما تنخفض جميع المخاطر بما يقرب من رتبتي عظم إذا أغلقت الجرعات الفردية التي تقل عن 10^{-5} سفرت . ومن الواضح أن الخطر الإجمالي للفرد سيكون أدنى من مستوى التفاهة .

وباختصار ، يمكن تقديم مبرر مقبول للخطر الناجم عن استخدام مصادر القدرة النووية في عدد كبير من الفنادق الهاامة للرحلات بالنسبة الى معظم البلدان . ولكن بالنسبة الى أقلية من البلدان قد لا يكون هناك ما يبرر الخطر المتعلق ببعض فنادق الرحلات لأنها لا تحقق ، ان حقيقة ، الا فائدة ضئيلة ، وان أمكن ازالة هذه المشكلة في معظم الحالات اذا قبلت حجة التفاهة . بيد أن من الصعب تبرير بعض فنادق الرحلات .

وقبل اختتام هذه المناقشة ، لا بد من الاشارة الى وجود اعتبار اضافي ناشئ عن احكام المسؤولية المدنية الدولية يساعد على الوفاء بمبدأ التبرير .

٥ - المسؤولية المدنية

ينطوي الوفاء بمبدأ التبرير على تقييم عواقب غير محتملة الوقع مقابل فوائد تمتد الى مستقبل بعيد . وينشا موقف يختلف اختلافا كبيرا عندما يرتفع مصدر قدرة نووية فضائي فعليا بسطح الأرض . وقد تترتب على ذلك عواقب فعلية بالنسبة الى الناس والبيئة القريبين من موقع الارتطام ، مع ما يتبع ذلك من تكاليف ازالة التلوث والترميم ، الامر الذي قد تطلب عنه تعويضات .

وأول اتفاق دولي بشأن مسؤولية الأضرار النووية التي تلحق ببلدان أخرى كان اتفاقية باريس لعام ١٩٦٠^(٢) التي وسعت باتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٣^(٣) التي أعدت برعاية وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تيسيرا للتجارة النووية . وتتوفر تغطية مماثلة بموجب اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٣ المعنية بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية .^(٤) ودخل بعض الترشيد على الوضع بموجب البروتوكول المشترك لعام ١٩٨٨ الذي ربط بين اتفاقتي باريس وفيينا ، مما أدى بالفعل الى ضم مجموعتي الاحكام . ومن جهة أخرى فإن النقاش الدولي مستمر بشأن كفاية هاتين الاتفاقيتين فيما يتعلق بمصادر القدرة النووية على الأرض^(١٤) كما أن من المشكوك فيه ما إذا كان أي من الاتفاقيتين ينطبق على الانشطة النووية في الفضاء - إذ من المؤكد أن الدفع النووي مستثنى بموجب الاحكام المتعلقة بالسفن النووية . وعلاوة على ذلك فإن البلدان التي ليست أطرافا في هاتين الاتفاقيتين تضم أوكرانيا وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة . وعلى ذلك فإن من يسعون الى الحصول على تعويض عن أضرار ناجمة عن عودة مصدر قدرة نووية فضائي الى الأرض يجب أن يلجأوا الى اتفاقية المسؤولية الدولية عن الانضرار التي تحدثها الاجسام الفضائية .^(١٥)

وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت اتفاقية المذكورة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ . وقد انضم الى الاتفاقية قرابة ٧٠ بلدا (حتى آذار / مارس ١٩٩٤) بایداعها صكوك التصديق او الانضمام

لدى الحكومات الوديعة (روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) ، كما أن حوالي ٣٠ بلداً أخرى وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تصدق عليها بعد . وقد اتفقت الدول الأطراف في الاتفاقية على أن الدولة القائمة بالاطلاق تتحمل مسؤولية مطلقة عن دفع تعويض عن الأضرار التي يحدثها جسم فضائي سواء على سطح الأرض أو للطائرات الملحقة . وقد أدرجت أحكام تتعلق بعمليات الاطلاق المشتركة ، والأضرار التي تلحق بجسم فضائي آخر ، والقصور دون الاتفاق على مدى المسؤولية ، كما أدرجت استثناءات لتفطية الاهمال الجسيم أو التقصير من جانب طالب طلب التعويض والأضرار التي تلحق بمواطني الدولة القائمة بالاطلاق أو بمواطنين آجانب يشتغلون في عملية الاطلاق .

وعلى النطاق العالمي ، لا تساعد أحكام اتفاقية المسؤولية على الوفاء بمبدأ التبرير . وكل ما تفعله تسوية مطلب بموجب الاتفاقية هو نقل التكلفة من طرف إلى طرف آخر دون زيادة الفائدة العالمية المتكاملة . غير أنه فيما يتعلق بالتبرير الوطني ، يمكن للحكم المتعلق بالتعويض عن الأضرار ان حدثت ، أن يسمم بقسط وافر في موازنة الاحتياط والفوائد كما يراها بلد معين . وهو يزيل بالفعل التقدير الادنى للتكلفة من المعادلة الوطنية بحيث أن أية فائدة ، مهما كانت صغيرة ، تشكل مساهمة وطنية إيجابية صافية .

ويبقى عندئذ جانباً يتعين تناولهما فيما يتعلق بالتبرير الوطني . أولاً ، لا يزال يبدو من الضروري تحديد مستوى الخطير الذي تتعرض له أطراف ثلاثة حتى ولو كان التعويض الكامل مكفولاً . فوفاة أو إصابة شخص و/أو إصابة ممتلكات بالضرر نتيجة عودة جسم إلى الأرض قد تشكل صدمة نفسية للمعنيين بالأمر ومن ثم فمن غير المقبول أن يكون ذلك حدثاً متكرراً . وقصر الخطير على مستوى التفاهة قد يوفر درجة مناسبة من الحماية يجسده توجيه اللجنة الدولية المعنية بالحماية من الاشعاع المشار إليه فيما تقدم . وثانياً ، ليه من الواضح تماماً أن اتفاقية المسؤولية تتنطبق على طالبي التعويض من غير الأطراف في الاتفاقية أو من لم يصدقوا على الاتفاقية إلا بعد حدوث الضرر الذي سببته عودة جسم إلى الأرض . ولا يبدو أن أي من الاحتمالين يستثنى في نص الاتفاقية ولكن يبدو أن من الحصافة دعوة اللجنة الفرعية القانونية إلى توضيح الموقف .

٦ - الاستنتاجات

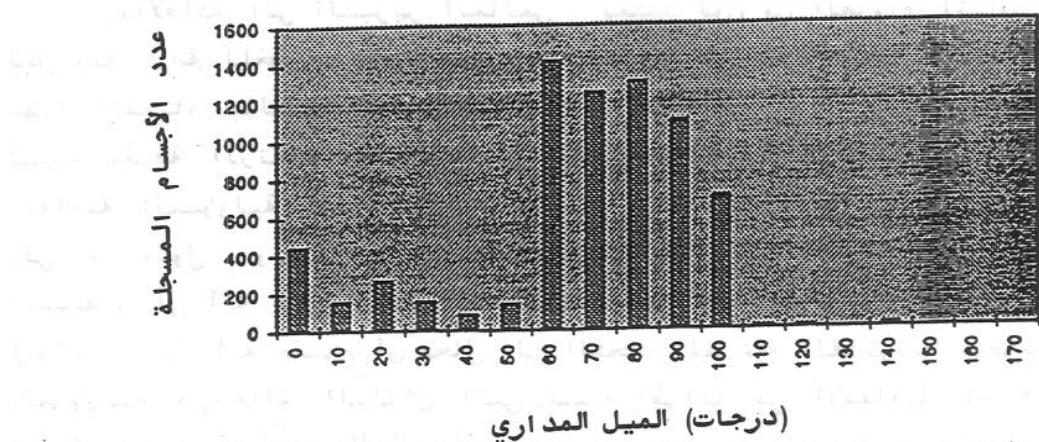
يعتقد بأنه لا مفر من أن أي تنقية لمبادئ السلامة المتعلقة بمصادر القدرة النووية في الفضاء يجب أن يشمل مبدأ التبرير ، وهو شرط لاثبات قدر من الفائدة للأفراد والمجتمع يكفي لموازنة المخاطر الملازمة . ومن المعقول نوعياً ، على النطاق العالمي ، أن تكون الفائدة الجماعية التي يجنيها سكان العالم من مجموعة من الرحلات - المتعلقة بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، والأرصاد الجوية ، ورصد الأرض ، والبحوث ، والاستكشافات - كافية لتبرير الخطير الفتاك حتى إذا كانت السواقـل

المعنى تستخدم مصادر قدرة نووية ، وهو أمر غير وارد على المستوى العالمي بأي شكل من الأشكال في الوقت الحاضر . وهناك ، بشكل استثنائي ، رحلات لا تفي بمعايير في هذا الاختبار العالمي للفائدة الإيجابية الصافية : وهذا القصور دون الوفاء ، في حالة الأمثلة المستبانتة ، مت_sq مع وجهة النظر المقبولة .

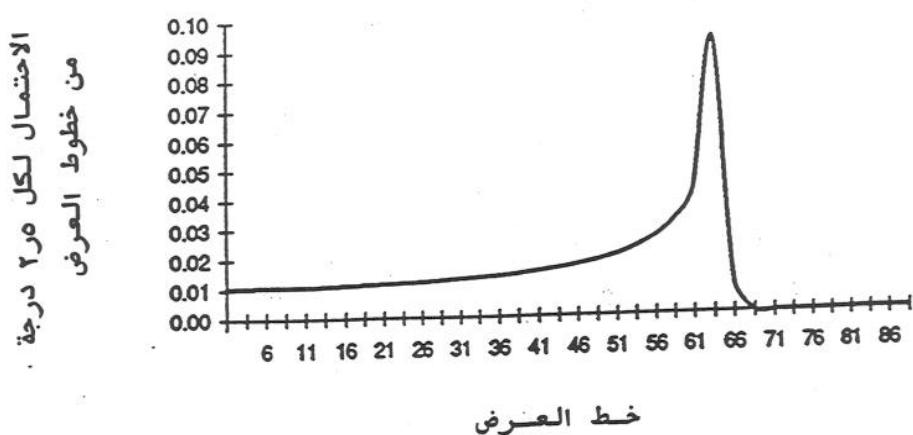
وبالإضافة إلى التبرير العالمي ، يعتقد بأن من الضروري إثبات المبرر الوطني لكل بلد عرضة للخطر . ويبدو من غير المحتمل في معظم فنادق الرحلات أن يتم الوفاء بهذا المعيار بالنسبة لجميع البلدان - إذ لا مفر من أن يكون بعض البلدان عرضة لنسبة مفرطة الارتفاع من الخطر في مقابل فائدة مفرطة الفائدة - ما لم تكن أحكام اتفاقية المسئولية تتبع التعويض الفعلى عن الاحتطار وما لم يكن مستوى الخطر ضئيلاً إلى حد مقبول . ويبدو من غير المحتمل أن يكون هذا الشرط الأخير مشكلة كما أن من المستصوب في أية حال إزالة أية صعوبة سبق ذكرها بشأن تغير الفوائد داخل البلد الواحد . بيد أنه يقترح أن يحال إلى اللجنة الفرعية القانونية موضوع نفاذ اتفاقية المسئولية في حالة البلدان التي ليست أطرافاً في الاتفاقية أو التي صدقت على الاتفاقية بعد أن لحقت بأراضيها أضراراً من مصدر قدرة نووية في الفضاء .

ولا يزال من الضروري معالجة مسألة التأييد الدولي لمبدأ التبرير فيما يتعلق بالرحلات القادمة التي تنتهي على استخدام مصادر قدرة نووية . وعلى أن توسع ثقافة السلامة بالنسبة إلى مصادر القدرة النووية الفضائية لتصل إلى المستوى الدولي ، فيقترح أن يقدم تبرير للرحلات الفضائية النووية في المستقبل ، مع إثبات وجود فائدة إيجابية صافية من الناحية الكمية ، إلى اللجنة الفرعية العلمية والتقنية قبل عملية الاطلاق .

الشكل ١ - توزع درجات الميل المداري ضمن مجموعة
الأجسام المسجلة



الشكل ٢ - توزع خطوط العرض المحتملة لعودة السواتل
التي بها مصادر قدرة نووية إلى الأرض



References

- 1 Principles relevant to the use of nuclear power sources in outer space, resolution to the UN General Assembly, A/SPC/47/L6, 28 October 1992.
- 2 Paris Convention on third party liability in the field of nuclear energy of the 29 July 1960, as amended by the Additional Protocol of 28 January 1964 and by the Protocol of 16 November 1982, OECD Nuclear Energy Agency, Paris 1989.
- 3 Brussels Convention of 31 January 1963 supplementary to the Paris Convention of 29 July 1960 as amended, OECD Nuclear Energy Agency, Paris 1989.
- 4 The Vienna Convention on civil liability for nuclear damage of 21 May 1963, IAEA, Vienna.
- 5 Joint Protocol of 21 September 1988, rationalising the provisions of the 1960 Paris Convention as amended and the 1963 Vienna Convention, IAEA, Vienna.
- 6 Convention on nuclear safety of 17 June 1994, IAEA Infirc/449, 5 July 1994
- 7 Revising the safety principles for nuclear power sources in space, working paper submitted to the UNCOPUOS S&T Subcommittee by the United Kingdom, A/AC.105/C.1.L.192, 21 February 1994.
- 8 1990 recommendations of the International Commission on Radiological Protection, ICRP publication 60, Annals of the ICRP 21, No. 1-3, Permagon Press, 1991.
- 9 The safety of nuclear installations, Safety Series No. 110, IAEA, Vienna 1993.
- 10 Recommendations of the International Commission on Radiological Protection, ICRP publication 26, Annals of the ICRP 1, No. 3, Permagon Press 1971.
- 11 Cosmos 954: the occurrence and nature of recovered debris, AECL INFO-0006, May 1980.
- 12 GEOWARN - Global emergency observation and warning, project report, International Space University, Alabama, 1994.
- 13 Draft environmental impact statement for the Cassini mission, NASA, October 1994.
- 14 Outlook on international nuclear liability, Nucleonics Week 35, No. 39 suppl., 29 September 1994.
- 15 Convention on international liability for damage caused by space objects of 29 March 1972, UN A/AC.105/572 Vienna 1994.
